

موجز عمان

مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام

المجتمعات المدنية في العالم العربي بعد الثورات: التحديات خلال مرحلة الانتقالات السياسية

تشكّل موجة الثورات الشعبية التي اجتاحت الشرق الأوسط وأفريقيا في العام 2011 حدثاً تاريخياً غير ديناميات السلطة المحلية في المنطقة بشكل جذري. رغم الدور البارز الذي قام به المجتمع المدني، بدأ تأثيره متراجعا. يستعرض هذا الموجز بعض التحديات الأساسية التي تواجهها المجتمعات المدنية في العالم العربي في خلال مرحلة الانتقالات السياسية الجارية، وهي:

- الانقسامات الداخلية في صفوف المجتمع المدني التي تعيق التعاون الفعال؛
- المفاضلات بين مختلف الهياكل التنظيمية؛
- التوترات الناجمة عن العلاقات بين المجتمع المدني ومجال النشاط السياسي؛
- العلاقات الحصرية والمتناقضة بين السياسات الدولية والجهات المانحة.

هذا الموجز هو الأول ضمن سلسلة من الوثائق التي تستعرض النتائج المرحلية لمختلف الأبحاث والمشاورات التي جرت بالتعاون مع شركاء متنوعين، برعاية مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام التابع لمعهد الدراسات الدولية العليا والتنمية. ومن شأن هذه المبادرة، التي تُعدّ جزءاً من مشروع يجري العمل عليه حالياً وتحمل إسم "الربيع العربي: التحديات خلال مرحلة الانتقالات السياسية ودروس مقارنة للمجتمعات المدنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، أن ترمي إلى تعزيز دور المجتمع المدني ومشاركته المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خلال مرحلة ترسيخ الانتقالات الجارية. ولبلوغ هذه الغاية، توفّر المشاورات الإقليمية:

- مساحة للحوار والتفكير للمجتمع المدني؛
- دروس مقارنة مستقاة من العمليات الانتقالية التي حصلت في السابق خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- تبادل الخبرات بين مختلف جماعات المجتمع المدني، والسياسيين، والخبراء الإقليميين والدوليين، والجهات المانحة.

عُقدت مشاورات عمان، التي يستند إليها هذا الموجز، في 12 نيسان/أبريل 2012، وهي ثمرة التعاون بين مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام، ومؤسسة فردريش ايبرت، ومبادرة الإصلاح العربي، ومركز جنيف لسياسة الأمن.

- تشجيع العمليات السياسية والاجتماعية الشاملة التي تدمج مختلف الرؤى للعلاقات بين الدولة والمجتمع بعد المرحلة الإنتقالية؛
- تعزيز التعاون وبناء الثقة بين مختلف جماعات المجتمع المدني.

2) التحديات التنظيمية

السياق: المنظمات القائمة مقابل التعبئة الاحتجاجية العفوية

إن شرائح المجتمع المدني التي تتمتع بوعي سياسي ناشطة منذ عدة سنوات، غير أن الثورات الشعبية التي شهدتها العام 2011 اندلعت بمعظمها على نحو عفوي فيما كانت تفتقد إلى قيادة محددة. كذلك، أدت وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية والجديدة دوراً هاماً في هذا المسار، ما ساهم في استحداث جوٍّ من التضامن "الافتراضي" وعباً الجماعات للتحرك. بشكل عام، شارك معظم الناشطين في المجتمع المدني في الاحتجاجات بصفة أفراد أكثر منه باسم منظمات معينة. وقد سمحت التحالفات الحرة التي نشأت، إلى جانب الهياكل التنظيمية الأفقية، ببروز نوع من المرونة التكتيكية لمواجهة القمع الذي تمارسه الحكومات.

التحدي: المفاضلات بين مختلف الهياكل التنظيمية

يتوفر عدد من المفاضلات بين الهياكل التنظيمية الطوعية، والمرنة، والموحدة من جهة، والهياكل التنظيمية المهنية، والرسمية، والهرمية من جهة أخرى. فبينما تسمح الأشكال التي يكتسيها النوع الأول من الهياكل بتحقيق الأنشطة والنمو بشكل أسرع وأكثر أهمية، يسعى النوع الثاني من الهياكل إلى تعزيز البقاء التنظيمي على المدى الطويل. ويبدو أن التأثير المتواصل في إدارة الدولة في مرحلة ما بعد الثورة يدعم الجماعات الأكثر رسوخاً أو تنظيمياً على المستوى الهرمي التي تتمتع بقاعدة واسعة (أي على سبيل المثال المجالس الحضري والريفي)، وتملك أجنداث محددة (أي على سبيل المثال، حقوق الإنسان، الإصلاح الإنتخابي) أو تعتمد مقاربات معينة (شأن الضغط، المشاورة، المراقبة). لكن عدد كبير من الجماعات التي تم تشكيلها حديثاً لا تملك مثل هذه القاعدة ولا ترغب في إحداث مثل هذه التغييرات التنظيمية أو هي غير قادرة على ذلك. في الواقع، تظهر التجربتان العربية والدولية أن أولئك الذين "يصنعون" الثورة ليسوا عادةً من يساهمون في بلورة النظام الاجتماعي والسياسي الجديد. ولا يؤدي هذا الوضع إلى الشعور بأن الثورة قد "اختُطفت" فحسب، بل يضع مختلف الجماعات أمام قرارات تنظيمية صعبة للمستقبل.

الخطوات التالية:

- تشجيع التنوع داخل هياكل المجتمع المدني ومنظماتها؛
- تعزيز مشاركة الشركاء على قدر أكبر من المساواة لاستحداث شعور بالملكية المحلية؛
- استيعاب الاحتياجات المحلية الخاصة بسياقات معينة (مثل بناء قدرات الجماعات الجديدة)

3) العلاقات مع مجال النشاط السياسي

السياق: حصرية دخول مجال السياسة وانعدام الثقة إزاء الدولة

قبل اندلاع الثورات، حاولت الأنظمة الاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل فاعل تقويض الدور السياسي البارز لمنظمات المجتمع المدني. فقد تمكنت عبر الاستيعاب وفرض القيود القانونية والعقوبات من إضعاف عدة جماعات من المجتمع المدني وتهميشها، لا سيما الجماعات الليبرالية والدينية منها. ونتيجة لذلك، تجنّب عدد كبير من الناشطين ومنظمات المجتمع المدني السياسة من خلال القنوات المؤسسية الرسمية، بسبب ضعف القدرة على دخول معترك السياسة أو الخشية من أن يتعرض عملهم للخطر.

التحدي: مدى انخراط المجتمع المدني في معترك السياسة وطبيعة هذا الانخراط

يُعتبر المجتمع المدني مستقلاً عن المجال السياسي، غير أنه موجه نحوه ويتفاعل معه عن كثب. وفي خلال المرحلة الإنتقالية، سيكون شكل هذه العلاقة حاسماً في تأثيره على التغييرات الحاصلة. وفي أعقاب الثورات، يتوجب على مختلف جماعات المجتمع المدني أن تقرّر بأي شكل وإلى أي مدى ستشارك في السياسة. وهذا الأمر بالغ الأهمية بما أن التجارب الدولية تظهر أن دور المجتمع المدني في عملية الانتقال السياسي يكتسي أهمية أكبر ما إن تسقط الأنظمة الاستبدادية وتبدأ المرحلة الانتقالية. يحدث هذا القرار توترات شديدة بين المنظمات وداخلها، ذلك

وُلدت موجة الاحتجاجات التي هزّت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام 2011، والمُشار إليها عادةً بـ "الربيع العربي"، مجموعة مطالب تصاعديّة ومستدامة ترمي إلى إحداث تغيير اقتصادي-اجتماعي شامل وتحول سياسي جذري. لقد كسرت الشعوب في كل بلد من بلدان المنطقة حاجز الخوف مطالبةً باحترام حقوقها الإنسانية، ووضع حد للاستبدادية، وبلورة عقد اجتماعي جديد قائم على التمثيل. لم تتبع البلدان كلها المسار نفسه، لكنها فرضت على السلطة والعلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع تحديات كبرى على نحو لا رجعة فيه.

من أجل تحديد بعض التحديات الرئيسية المتعلقة بهذه التغييرات ومعالجتها، عُقدت في نيسان/أبريل 2012 مشاورات اقليمية في عمّان (الأردن) في إطار مشروع "الربيع العربي" الذي يجريه مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام. جرت هذه المشاورات بالتعاون مع مؤسسة فردريش إيرت، ومبادرة الإصلاح العربي، ومركز جنيف لسياسة الأمن، وجمعت بين أكثر من 70 مشاركاً من مصر، وتونس، وليبيا، واليمن، والمغرب، والجزائر، ولبنان، والأردن. ويضمّ هؤلاء المشاركون ناشطين من المجتمع المدني، وباحثين إقليميين، وخبراء دوليين من أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية، فضلاً عن دبلوماسيين وممثلين عن الجهات المانحة. أما الجمهور المُستهدف بنتائج هذه المشاورات فيشمل جماعات من المجتمع المدني في المنطقة، ومنظمات دولية غير حكومية، وباحثين، وصانعي سياسات، وجهات مانحة.

التحديات

1) الانقسامات الداخلية

السياق: الانقسامات القائمة داخل المجتمع المدني

يتألف المجتمع المدني من مجموعة كبيرة من المنظمات التي تتميز بالعمل الطوعي الجماعي. ويتمحور عملها حول مصالح وغايات وقيم مشتركة تختلف عن تلك المتعلقة بالدولة، والعائلة، والسوق. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غالباً ما يتم التفريق بين مفهومي "المجتمع المدني" و"المجتمع الأهلي". يشير الأول إلى الروابط المدنية، ويستخدمه في معظم الأحيان الناشطون في مجال حقوق الإنسان، كما أنه يتوافق مع الأجنحة المعاصرة للتنمية. أما المصطلح الثاني، فهو، على العكس، يشير إلى أوجه التضامن الأساسية ويستخدمه عدد أكبر من المنظمات الخيرية المحلية والتقليدية (الدينية عادةً). إلا أن هذا التفريق غير المنهجي بين المصطلحين، الذي يجب أن يوضع ضمن سياق معين، يشكل السبب الأساسي للانقسام الكبير بين جماعات المجتمع المدني الدينية والعلمانية. مع ذلك، قد تبرز انقسامات مماثلة بين المنظمات الريفية والحضرية كما بين المنظمات التي تروّج للقيم الديمقراطية وتلك التي تروّج للقيم غير الديمقراطية.

التحدي: تزايد الانقسامات التي تعيق التعاون

سمحت المراحل الانتقالية التي شهدتها التاريخ ببروز مشاريع متنافسة غير متناغمة دائماً. وإذا كان الهدف المشترك من تغيير النظام يوحد الجماعات المختلفة في خلال فترات الثورة، فيبدو أن المجتمع المدني قد بدأ يفقد دوره الحاسم ويات مجزئاً بحسب الاصطفافات السياسية بعد الثورة. الواقع أن مشاورات عمّان كشفت النقاب عن الهوة الأخذة في الاتساع بين "العلمانيين" و"الإسلاميين". فمن جهة، يخشى الناشطون الشباب والنساء الذين كانوا في طليعة الانتفاضات أن يتعرضوا للتهميش من الإسلاميين الذين يعتبرون أهم الرابحين السياسيين من التحولات الجارية. ومن جهة أخرى، غالباً ما يعمد الفاعلون الغربيون إلى تهميش الإسلاميين دون التفريق بين التيارات المختلفة داخل الإسلام السياسي. فمع أن المطالم المتعددة وانعدام الثقة بين مختلف جماعات المجتمع المدني من الأمور التي يمكن تجاوزها، غير أنهما يصعبان بناء مجتمع ما بعد المرحلة الإنتقالية ويحدان من تأثير المجتمع المدني على المسارات السياسية الجارية.

الخطوات التالية

- الإقرار بوجود انقسامات داخلية في صفوف المجتمع المدني، ومن ضمنه الإسلام السياسي الذي يعتّم على بعض التوجهات الليبرالية والعمل على لجمها؛
- تعزيز مشاركة أطراف أوسع من المجتمع المدني تتخطى الجماعات العلمانية والليبرالية؛

أن تأييد المجتمع المدني يساهم في توفير الشرعية للعملية السياسية. وقد يأخذ انخراط المجتمع المدني على نطاق أوسع في معتك السياسة أشكالاً مختلفة:

الأحزاب السياسية

في أعقاب الثورات، تختفي عدة حركات اجتماعية أو تتحول إلى منظمات غير حكومية أو إلى أحزاب سياسية (كانت محظورة في السابق). وينطبق الخيار الأخير بشكل خاص على جماعات مثل الحركات الإسلامية المنظمة بشكل جيد والتي تتمتع بالمشروعية بفضل انخراطها في مجال النشاط الاجتماعي. الواقع أن تشكيل الأحزاب السياسية يقترن بنتائج تؤثر في مسار الإصلاحات السياسية، سواء كانت هذه الإصلاحات انتخابية أو دستورية أو مرتبطة بالعدالة الانتقالية. ينطبق ذلك بشكل خاص حين تجري الانتخابات في مرحلة مبكرة من العملية الانتقالية.

مراكز السياسة

كذلك يستطيع الناشطون في المجتمع المدني الانخراط بشكل فردي في السياسة الحزبية لتسهيل العملية الانتقالية أو العمل في الخدمة المدنية للمساهمة في الإصلاحات السياسية من الداخل. وهذا ما جرى في ثمانينيات القرن العشرين مع قائد الحراك الشعبي في بولندا ليخ فاليسا، ومع فاكلاف هافل في تشيكوسلوفاكيا في خلال التسعينيات؛ وقد ترأس هذان الرجلان الجمهوريتين الجديدتين اللتين أبصرتا النور. قد تؤدي مثل هذه التحركات الفردية المنتقلة من المجال الاجتماعي إلى المجال السياسي إلى نتائج هامة تصب في مصلحة الدولة والمنظمة التي نشأت عنها التحركات.

الإصلاحات والتشريعات السياسية

تستطيع جماعات المجتمع المدني، حتى وإن بقت رسمياً بمنأى عن السياسة، المشاركة في النقاشات السياسية، والمساهمة في تحديد اتجاهات الإصلاحات، وتوفير الشرعية للنظام السياسي الجديد. ويمكنها بشكل مباشر أن تساهم في صياغة الدساتير والقوانين الجديدة وأن تدعو إلى إصدار أحكام معينة، وأن تراقب مختلف العمليات السياسية كالانتخابات وأن تحث على إرساء العدالة الانتقالية. بالإضافة إلى ذلك، يجدر القول إن عمل المجتمع المدني ضمن إطار زمني أكثر إلحاحاً من الرؤية الطويلة الأمد التي يعتمدها اللاعبون السياسيون، مما يحتم مشاركة هذه الجماعات في المسار السياسي.

الخطوات التالية

- تشجيع المجتمع المدني على المشاركة بأساليب متنوعة في مجال النشاط السياسي؛
- إيلاء الانتباه إلى تسلسل الانتخابات والإصلاحات الدستورية لتجنب إلحاق الضرر بالجماعات الجديدة وزيادة الإنفسامات داخل المجتمع؛
- الترويج للحلول الفريدة من نوعها للمشاكل الخاصة بكل بلد، والتي من شأنها إعطاء المشروعية للنظام السياسي الجديد وتأمين الإجماع على العقد الاجتماعي الجديد.

4 العلاقات بين السياسات الدولية والجهات المانحة

السياق: السياسات الدولية الحصرية والمتناقضة

في الماضي، أدى اللاعبون الدوليون دوراً متناقضاً في المنطقة إذ عملوا في الوقت نفسه على تأييد الأنظمة الاستبدادية السائدة والترويج لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كمعايير عالمية. وقد أفضى هذا التناقض الواضح بين المصالح والقيم إلى تقويض مشروعاتهم بين جماعات المجتمع المدني والجمهور العام أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، لطالما كان استيعاب الجهات المانحة الغربية للاعبين في المجتمع المدني في المنطقة ضيقاً ومقيداً. فقد أخذت هذه الجهات المانحة تتعامل في معظم الأحيان مع جماعات علمانية وليبرالية معينة وقامت بتهميش الإسلاميين، ما أدى إلى بلورة علاقات حصرية بين بعض جماعات المجتمع المدني والجهات المانحة الغربية والعربية وإلى تفاقم الاستقطابات القائمة.

التحدي: المحافظة على الاستقلالية وتحديد الأولويات الخاصة

بما أن أي دعم يستوجب تواجد أجندة معينة، تجد المجتمعات المدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نفسها حالياً في صراع بين ضرورة الاستفادة من الموارد والخبرات الدولية، والرغبة في الحفاظ على درجة من الاستقلالية عن الجهات المانحة. يكتسي هذا الأمر أهمية خاصة نظراً إلى الهجوم الذي تعرضت

له مؤخراً منظمات غير حكومية تتلقى التمويل من الخارج، ما أثار علامات استفهام حول نواياها، وعملها، ومشروعيتها.

كذلك، تبرز مشكلة أخرى تفرضها حقيقة أن المساعدات الخارجية تؤثر في ممارسات المجتمع المدني باعتبار أنها تؤدي إلى ازدياد عدد المنظمات الحكومية المحترفة التي تتخذ طابعاً تنظيمياً، ما يؤثر في طبيعة عمل هذه المنظمات. وبدلاً من البحث عن مقاربة متوازنة بين المناطق الريفية والحضرية من جهة والطوعية والمهنية من جهة أخرى، تركز هذه العملية بشكل غير متكافئ على المنظمات المهنية في المناطق الحضرية. فعوضاً من تلبية حاجات خاصة على أرض الواقع، غالباً ما تهتم منظمات المجتمع المدني بالمشروع المتوخاة من الجهات المانحة الدولية من دون أخذ السياق المحدد بعين الاعتبار كثيراً.

أكدت التجارب الدولية صحة هذه الاتجاهات التي لاحظتها مختلف جماعات المجتمع المدني التي شاركت في مشاورات عمان. فنجربة أميركا اللاتينية أظهرت أن التمويل المفرط في بلد واحد أو لصالح قضية معينة يحول دون نشأة مجتمع مدني مستقل، وشعبي، ومحلي. كما أن تغيير نماذج المساعدات قد يعرقل تطور اللاعبين في المجتمع المدني.

الخطوات التالية

- بلورة نماذج تمويل مبتكرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تكون مفضلة على قياس حاجات كل بلد؛
- المساهمة في إنشاء آليات تمويل وطنية وإقليمية عبر الاستثمار في بناء القدرات وزيادة التعاون بين مختلف منظمات المجتمع المدني؛
- السماح بتحديد الحاجات المحلية قبل الانخراط في تطوير المشاريع، وبالتالي ضمان التمتع بحسن أكبر بالملكية؛
- الانخراط مع اللاعبين في المجتمع المدني بكافة أطرافه، والحد من الاستقطاب وبناء الجسور بينهم؛
- مواصلة الضغط على الحكومات والتعاون معها لدعم توفير ظروف قانونية وسياسية ومالية مؤاتية لعمل المجتمع المدني.

الخلاصات: توفير مساحة لمشاركة المجتمع المدني في المراحل الانتقالية

ومن إحدى أبرز نتائج الثورات الشعبية التي اندلعت في العام 2011 والعمليات الانتقالية التي تلتها، تحول الانتباه من السياسة الدولية إلى القضايا المحلية. تتمتع المجتمعات المدنية بالقدرة على أداء دور هام في المشروع المتشعب الجاري العمل عليه حالياً والرامي إلى إحداث تحول اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي كما في الجهود الهادفة إلى بلورة مجموعة جديدة من العلاقات بين الدولة والمجتمع. لكنه يتوفر عدد من العوامل الداخلية والخارجية التي قد تحول دون مشاركة المجتمع المدني بشكل فعال في العمليات الانتقالية الجارية.

على الصعيد الداخلي، تشتمل هذه العوامل على البنية المؤسسية العامة للمنظمة، وتغويلها على العمل الطوعي والمهني، فضلاً عن موقعها، وقاعدة الدعم التي تتمتع بها، والمجالات التي يتركز عليها عملها. كما أن تأثيرها يختلف بحسب مدى انخراطها في مجال النشاط السياسي، وطبيعة هذا الانخراط، وعلاقات المنظمة مع جماعات المجتمع المدني الأخرى واللاعبين الدوليين ذات الصلة.

أما على الصعيد الخارجي، فيشكل صمود النخب السياسية السابقة، وقوانين الدولة، والمناخ السياسي العام، فضلاً عن درجة الثقة التي يكتنحها المجتمع المدني لمؤسسات الدولة عناصر أساسية لتحديد مشاركة المجتمع المدني. كذلك، يساهم وجود تحالفات محلية بين جماعات المجتمع المدني التي تؤمن بالمبادئ نفسها، والدعم الدولي الذي تقدمه المجتمعات المدنية، والجهات المانحة، وصانعو السياسات الخارجيون في أداء دور هام في هذا الصدد.

بشكل عام، لا تُحدد المساحة المتاحة أمام المجتمع المدني للتحرك بمدى الانخراط الذي تود المجتمعات المدنية تحقيقه (استناداً إلى هويتها، واستعدادها، وقدرتها على الانخراط في الدولة) فحسب بل بالحدود التي ترسمها الدولة. وليست هذه التركيبة ثابتة وإنما مرنة وباستطاعة الفاعلين على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية التحكم بها بسهولة.

المنظمات المشاركة

المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، سوريا	مركز البديل، الأردن
مؤسسة فرديش ايرت، ألمانيا	مركز الجزيرة للدراسات، قطر
مؤسسة المستقبل، الأردن	رابطة المرأة العربية، مصر
مركز جنيف لسياسة الأمن، سويسرا	الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان
جمعية "هيا بنا"، لبنان	الجامعة الأميركية في القاهرة، مصر
مركز هوية، الأردن	مؤسسة أنا ليند، مصر
اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأردن	المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس
جامعة جافريانا، كولومبيا	مبادرة الإصلاح العربي، مصر
مركز بولونيا في جامعة جون هوبكنز، إيطاليا	جمعية النساء العربيات، الأردن
مرصد الإصلاح الأردني، الأردن	الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مصر
مركز الشفافية الأردني، الأردن	الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، المغرب
الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، تونس	جمعية عائلات المفقودين، الجزائر
وزارة الخارجية، الترويج	الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، تونس
منتدى الشباب المغربي، المغرب	الجمعية التونسية للصحة الديمقراطية، تونس
جمعية نسوية، لبنان	مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، المغرب
المركز الوطني لحقوق الإنسان، الأردن	مركز الأبحاث الجامعية حول الأخلاقيات وحقوق الإنسان، المغرب
لجنة الحوار الوطني، الأردن	مركز جاك بيرك، المغرب
المنظمة الوطنية لمكافحة القبلية والإقليمية، ليبيا	مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام التابع لمعهد الدراسات الدولية العليا والتنمية، سويسرا
المدرسة الجديدة للبحث الاجتماعي، نيويورك، الولايات المتحدة	الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، لبنان
المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، المغرب	مؤسسة التنمية المدنية، اليمن
مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، الأردن	تيار المجتمع المدني، لبنان
الجامعة البابوية الكاثوليكية، بيرو	الإتحاد النسائي بدرنة، ليبيا
مؤسسة سمير قصير ومركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية سكايز، لبنان	الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، مصر
السفارة السويسرية، الأردن	المركز المصري لحقوق المرأة، مصر
مجلس شباب طبرق، ليبيا	المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مصر
أهم للتوثيق والأبحاث، لبنان	معهد الجامعة الأوروبية، إيطاليا
الجامعة الأردنية، الأردن	إذاعة فرح الناس، الأردن
مؤسسة التنمية الشبابية، اليمن	الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، ألمانيا
مجلس شباب الثورة، مصر	

الانتقالات السياسية ودروس مقارنة للمجتمعات المدنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" وقد عملت على تنسيقه الدكتورة تانيا بافنهولز. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني:

<http://graduateinstitute.ch/ccdp/ccdp-research/projects/current-projects/arabspring.html>.

هذا الموجز من إعداد سوزانا هوداكوففا، مساعدة بحث في مشروع الربيع العربي الذي يجريه مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام، بالتعاون مع لينا قماطي، خبيرة إقليمية مبتدئة في المشروع. هما تتابعان دراسات الدكتوراه في معهد الدراسات الدولية العليا والتنمية.

يشكل مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام مركزاً تابعاً لمعهد الدراسات الدولية العليا والتنمية يُعنى بالأبحاث في مجالات تحليل النزاعات وبناء السلام والعلاقات المعقدة بين الأمن والتنمية. وتصب مشاريع الأبحاث التي يجريها هذا المركز اهتمامها على العوامل والفاعلين المنخرطين في إنتاج وإعادة إنتاج العنف داخل المجتمعات والدول وفي ما بينها، كما على السياسات والممارسات الرامية إلى الحد من العنف وانعدام الأمن وتعزيز التنمية ومبادرات بناء السلام على المستويات الدولية والمحلية وعلى صعيد الدولة.

إن موجز عمّان هو ثمرة المشروع الذي أعدّه مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام بعنوان "الربيع العربي: التحديات خلال مرحلة

معهد الدراسات الدولية العليا والتنمية

132، شارع لوزان

صندوق بريد رقم 136

1211 جنيف 21

سويسرا

البريد الإلكتروني: ccdp@graduateinstitute.ch

الموقع الإلكتروني: <http://www.graduateinstitute.ch/ccdp>

THE GRADUATE INSTITUTE | GENEVA
CENTRE ON CONFLICT,
DEVELOPMENT AND PEACEBUILDING